مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨١٧

الجمعة، ٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

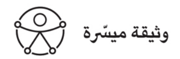
الرئيس	السيد دور ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيدة يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة توروبيتيتش
	المكسيك	السيد بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/636 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي، أيرلندا، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

والمجلس على استعداد لبدء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق امتناني للمشاركين في الصياغة على الجهود الاستثنائية التي بذلوها لإيصالنا إلى هذه النقطة اليوم. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم.

وبفضل القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) سيتنفس ملايين السوريين الصعداء الليلة وهم يعلمون أن تدفق المساعدات الإنسانية الحيوية سيستمر إلى إدلب عبر معبر باب الهوى الحدودي بعد الغد. ويمكن للوالدين النوم الليلة بعد أن اطمأنوا لتوفر طعام أطفالهم خلال الاثني عشر شهرا المقبلة. إن الاتفاق الإنساني الذي توصلنا إليه هنا سينقذ الأرواح حرفيا.

ولذلك يعدُّ تصويت اليوم لحظة هامة وهي لحظة لملايين السوريين الذين لن يقلقوا من الجوع حتى الموت في الأسابيع المقبلة. وهي لحظة مهمة لشفائنا على النطاق العالمي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لأنه يمكن تدفق اللقاحات الآن إلى سوريا.

ومن المهم أن تتمكن الولايات المتحدة وروسيا من الاتفاق على مبادرة إنسانية لخدمة مصالح الشعب السوري. وهي لحظة هامة بالنسبة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي بيّن اليوم أن بوسعنا أن نفعل أكثر من مجرد الكلام - وأنه يمكننا أن نعمل معا لإيجاد الحلول واتخاذ إجراءات بشأن أكثر التحديات إلحاحا في عالمنا.

ومع إعادة تفويض الآلية السورية لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود للأشهر الـ ١٢ المقبلة، ستتمكن الأمم المتحدة الآن من استئناف عملها الهام في إنقاذ الأرواح بتوفير الغذاء والمأوى والأدوية وغيرها من المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري.

وأدى اعتماد قرار اليوم بنجاح إلى تجنب كارثة بالنسبة للسكان الذين عانوا كثيرا بالفعل. ويستطيع العاملون في الخطوط الأمامية الشجعان التابعون للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية الآن أن يخططوا ويضمنوا الحصول على مشترياتهم لإيصال المعونة اللازمة من خلال شريان الحياة الحقيقي هذا. وسيحصل الأطفال الجائعون على الغذاء وستحصل الأمهات المريضات على الدواء كما سيتلقى السكان الذين فتكت بهم جائحة كوفيد-١٩ اللقاحات.

وفي حين أننا قد حثثنا مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهد فضلا عن توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها اليوم، اتخذ المجلس الآن قرارا بإنقاذ الأرواح. ولذلك فإنني ممتنة للاتفاق الإنساني الذي توصلنا إليه. ولن توفر إعادة تفويض الآلية اليوم كل الاحتياجات الهائلة في الميدان، ولكنها ستوفر الإغاثة الضرورية للسكان. وسنواصل العمل على توسيع نطاق جميع أشكال الوصول. وهناك المزيد مما يمكننا وينبغي لنا القيام به في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وأود أن أختتم كلمتي من حيث بدأت، أي بتوجيه الشكر إلى المشاركين في الصياغة - أيرلندا والنرويج - على قيادتهما القوية وتوجيههما المسؤول للمفاوضات. لقد جعلا هذا الاتفاق الإنساني ممكنا. وأتوجه بأحر الشكر لجميع زملائي الذين سينقذ توصلهم إلى هذا الاتفاق أرواحا لا حصر لها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا تمكُّن مجلس الأمن اليوم، رغم كل الصعوبات والتناقضات، من إيجاد نقطة هامة للاتفاق بشأن مسألة معقدة مثل الآلية عبر الحدود لتقديم المساعدة الإنسانية في سوريا. ونحن ممتنون لزملائنا الأمريكيين الذين عملوا بروح الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر قمة جنيف المعقود بين فلاديمير بوتين وجو بايدن.

إن نص قرار اليوم ٢٥٨٥ (٢٠٢١) معلم رئيسي على طريق حل الأزمة السورية والتغلب على عواقبها. إنه يشدد لأول مرة على ضرورة تحسين الإمدادات عبر خط المواجهة. ويتفق هذا تماما مع مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية. ويتفق أعضاء المجلس على أنه يجب للعمل الإنساني أن يلبي أيضا الاحتياجات الملحة للسكان السوريين، وخاصة ما يتعلق بالمياه والصحة والتعليم.

وبذلك أعطى أعضاء المجلس الضوء الأخضر للاستكمال التدريجي لآلية عبر الحدود ثم استبدالها بإيصال الإمدادات عبر خط المواجهة. وسنرصد عن كثب هذه العملية خلال الأشهر الستة المقبلة التي سيقدم بعدها الأمين العام تقريرا موضوعيا عن تشغيل معبر باب الهوى الحدودي مع التركيز بوجه خاص على شفافية العمليات عبر الخطوط وعمليات الإمداد. علاوة على ذلك، سيقدم الأمين العام تقارير منتظمة عن اتجاهات إطلاق الإمدادات عبر خط المواجهة وعن التحسينات في طرائق إيصال المساعدات الإنسانية ومشاريع الإنعاش.

ونتوقع الحصول على معلومات مفصلة عن تقديم المساعدة الإنسانية من خلال الآلية العابرة للحدود، ولا سيما آليات الأمم المتحدة لتوزيع هذه المساعدة في الميدان، وموقع وأماكن تخزين هذه المساعدات. وستكون هذه أفضل طريقة لضمان حماية العاملين في المجال الإنساني.

اليوم نشهد لحظة تاريخية. لأول مرة، لم تتمكن روسيا والولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق فحسب، بل وأيضا من تقديم نص مشترك أيده جميع زملائنا في المجلس. ونأمل أن يكون يوم كهذا اليوم نقطة تحول وأن يمثل فوزا ليس لسورية فحسب، بل ولمنطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء المجلس جزيل الشكر على تعاونهم الوثيق والبناء بشكل فريد طوال فترة الستة أشهر التي عملنا خلالها على تجديد هذا القرار الهام جدا ٢٥٨٥ (٢٠٢١). هذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠١٦ التي نعتمد فيها بالإجماع هذا القرار المنقذ للحياة عبر الحدود. مرة أخرى، أود أن أعرب عن جزيل الشكر لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأشرح موقف الهند من القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي اعتمد للتو.

أود في البداية أن أشكر القائمين على الصياغة، أيرلندا والنرويج، على جهودهما. لقد كان للعنف والإرهاب على مدى عقد تأثير مدمر على حياة السوريين. إن سورية، التي كانت محور الثقافة العربية والصوت الرائد في المنطقة، تواجه الآن وضعا محفوفا بالمخاطر.

وتدعو الهند إلى تقديم مساعدات إنسانية معززة وفعالة لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد، دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة.

يحتاج أكثر من ١٣ مليون شخص في جميع أنحاء سورية إلى المساعدات الإنسانية بشكل أو بآخر. وقد تأثرت النساء والأطفال السوريون وكبار السن تأثرا شديدا بطرق غير متناسبة. وبالتالي، فإن اعتماد قرار اليوم سيطمئن ٣,٤ مليون شخص في شمال غرب سورية.

وعلينا أيضا أن نفكر في الحالة الإنسانية ليس في الشمال الغربي فحسب، بل وأيضا في بقية الأراضي السورية. لقد تحدث كل من الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرارا عن الحالة المتدهورة فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية على أرض الواقع. هناك حاجة ملحة إلى مشاركة نشطة بين مجتمع المانحين الدوليين والوكالات الإنسانية والمؤسسات المالية وسورية، بما يتفق مع سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية لمعالجة الحالة الإنسانية وتلبية احتياجات إعادة الإعمار.

وينبغي أيضا اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر خطوط التماس. نحن بحاجة إلى أساس واقعي للمضي قدما. وتعتقد الهند اعتقادا راسخا أن أمن واستقرار المنطقة على المدى الطويل لا يمكن تحقيقهما إلا بالحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إننا نشعر بقلق عميق إزاء مشاركة جهات خارجية فاعلة في سورية، مما يجعل الوضع أسوأ. كما أننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، ونؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باعتماد المجلس بالإجماع للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، بشأن تمديد إيصال المساعدة الإنسانية إلى سورية. وتولي الصين أهمية كبيرة للحالة الإنسانية في سورية، وتدعم المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة في زيادة المساعدات الإنسانية للشعب السوري، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية الطارئة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

لقد قدمت الصين، منذ وقت طويل، من خلال القنوات الثنائية، أشكالا مختلفة من المساعدة لسورية من حيث الغذاء والدواء والتعليم والخدمات العامة، من بين أشكال أخرى، واضطلعت بدور إيجابي في تحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ونرى أن جميع العمليات الإنسانية في سورية ينبغي أن تقوم على الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

إن آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هي ترتيب خاص تم تصميمه في ظل ظروف محددة، وعليه ينبغي أن يخضع لتقييم في الوقت المناسب ولإدخال التعديلات اللازمة عليه فيما يتعلق بفعاليته وقابلية تطبيقه في ضوء الحالة على أرض الواقع، بغية الانتقال من التسليم عبر الحدود إلى التسليم عبر خطوط التماس.

وينبغي التشديد هنا على أن الجزاءات الأحادية الجانب هي العقبات الرئيسية التي تحول دون تحسين الحالة الإنسانية في البلد. وقد أعرب الأمين العام غوتيريش ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرارا عن قلقهم إزاء العواقب الإنسانية السلبية الناجمة عن الجزاءات الأحادية الجانب ودعوا إلى رفعها. هناك توافق واسع في الآراء في المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.

ومنذ العام الماضي، وفي كل مناسبة، بما في ذلك هذه المناسبة، التي أجرى فيها المجلس مداولات بشأن مشروع القرار هذا، أعربت الصين والعديد من أعضاء المجلس مرارا عن هذا القلق. وفي الوقت نفسه، تود الصين أن تؤكد أن الآلية العابرة للحدود مسألة مثيرة للجدل، سياسيا وقانونيا على حد سواء، في حين ينبغي يجب أن تكون الآلية عبر خطوط التماس هي الآلية الرئيسية لإيصال المساعدات الإنسانية. يجب ألا تظل عبارات التأييد للمساعدة عبر خطوط التماس مجرد كلمات جوفاء. وينبغي للمجلس أن يحدد ما الذي يعوق إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وأن يحث الأطراف المعنية على فتح

طريق التسليم من دمشق إلى الجزء الشمالي الغربي من سورية في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تعزيز رصد تنفيذ عمليات التسليم عبر الحدود، لأن ذلك سيساعد على الحيلولة دون استخدام نقاط العبور بطريقة تتجاوز الولاية التي منحها المجلس. وبما أن المجلس هو الذي كلف بإنشاء الآلية العابرة للحدود، فإنه يتحمل بطبيعة الحال مسؤولية كفالة شفافية وحياد الآلية وضمان طبيعتها الإنسانية.

وكما رأينا للتو، وبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية فيما يتعلق بمشروع القرار الذي اعتمده المجلس للتو، فقد شمل عناصر تتعلق بتعزيز التسليم عبر خطوط التماس، وتعزيز شفافية الآلية العابرة للحدود، والتعمير بعد الحرب، والاستجابة لمرض فيروس كورونا. وتعكس هذه العناصر الشواغل المشروعة للصين وغيرها من أعضاء المجلس، وهي الخطوات الصحيحة التي ينبغي اتخاذها لحل القضية الإنسانية السورية حلا مناسبا وشاملا في ظل الظروف الجديدة السائدة اليوم. ولهذا السبب صوتت الصين لصالح القرار.

ومع ذلك، لا نزال نعتقد في الوقت نفسه أن هناك الكثير مما كان يمكن تحسينه في المشروع، لا سيما فيما يتعلق بالدعوة بعبارات واضحة إلى رفع الجزاءات الأحادية الجانب. ونتوقع الآن من أعضاء المجلس أن يواصلوا اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الأثر السلبي للجزاءات الأحادية الجانب وتهيئة الظروف المواتية لتجاوز الحالة الإنسانية الصعبة في سورية بشكل جذري وضمان رفاه الشعب السوري.

وأخيرا، أود أن أشكر أيرلندا والنرويج بصفة خاصة باعتبارهما شريكتين في صياغة المشروع على مواصلة الاتصالات البناءة مع أعضاء المجلس وعلى جهودهما الهائلة في الدفع من أجل التوصل إلى توافق نهائي في الآراء بين الأطراف.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المشاركين في الصياغة على ما قاما به من عمل هائل وما بذلاه من جهود دؤوبة للحفاظ على الآلية الإنسانية العابرة للحدود. لقد عملت أيرلندا والنرويج بشكل وثيق مع جميع أعضاء المجلس للتوصل إلى نتيجة تستند إلى الاحتياجات الإنسانية، بهدف دعم الشعب السوري في جميع أنحاء البلد.

وبسبب ذلك التصميم، صوتنا لصالح تجديد الولاية لمدة ١٢ شهرا. وتتوجه إستونيا بالشكر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، التي واصلت، على الرغم من المصاعب، تقديم المعونة المنقذة للحياة والحافظة للحياة إلى من هم في حاجة ماسة داخل سوريا.

السيدة وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود المملكة المتحدة، شأنها شأن غيرها، أن تبدأ بتوجيه الشكر إلى أيرلندا والنرويج على جهودهما الدؤوبة خلال الأسابيع القليلة الماضية للتعاون مع أعضاء المجلس من أجل إيجاد سبيل لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين. ولولا ما بذلاه من جهود رائعة وما أجرياه من مشاورات لما وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

لقد أوضحت الأمم المتحدة بجلاء خلال الأشهر القليلة الماضية أنه لا يمكن تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري من دون تجديد الولاية العابرة للحدود للمنظمة لمدة ١٢ شهرا أخرى. ولذلك يسرنا أن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) هو تجديد لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لمدة ١٢ شهرا.

وفيما يتعلق بمعالجة الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، لا يزال رأينا الثابت هو أن ما يحدد عمل مجلس الأمن ينبغي أن يكون هو تقييم المنظمة للاحتياجات الإنسانية. ونسلم بأن مشروع النص الذي قدمه المشاركان في الصياغة يمثل حلا وسطا مهاما لمراعاة آراء جميع أعضاء المجلس، وهو الحد الأدنى اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. ولهذا السبب صوتنا لصالح القرار الذي طرحته أيرلندا والنرويج اليوم.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن سوريا لا تزال واحدا من أخطر الأماكن بالنسبة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ولذلك ندعو إلى

بذل أقصى جهد ممكن لكفالة ألا يؤدي تقديم أي تقارير إلى تعريض سلامتهم لمزيد من المخاطر. ونأمل أن نتمكن، المجلس بأسره، من استخدام روح التسوية هذه لإيجاد حل سياسي لهذا النزاع الذي دام عقدا من الزمن ولمعاناة الشعب السوري.

السيدة توروبيتيتش (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تأخذ كينيا الكلمة لتعليل تصويتها.

نود أن نتوجه بخالص الشكر والثناء على المشاركين في الصياغة على ما بذلاه من جهود دؤوبة. كما نشيد بالتعاون الذي تمخض عن هذا النص، الذي قدمه المشاركان في الصياغة – الولايات المتحدة وروسيا – بروح من التوافق والوحدة.

إن تصويتنا بالموافقة يجسد التزامنا القوي بتحقيق رفاه الشعب السوري بأكمله. وتشجيعنا للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) هو إشارة واضحة إلى أنه يمكن إيجاد قواسم مشتركة حتى في أكثر المسائل تعقيدا. وما برحت كينيا تكرر، شهرا بعد شهر، موقفها بالوقوف إلى جانب الشعب السوري، وواصلت التأكيد على أن قرار المجلس بشأن آلية المعونة الإنسانية العابرة للحدود ينبغي أن يستند أساسا إلى احتياجات الشعب السوري والجوانب العملية التي تكفل تلبية تلك الاحتياجات. ولذلك يسعدنا أن اتخذنا قرارا حازما بمواصلة هذا المسعى.

وتواصل كينيا دعم تقديم المساعدة الإنسانية بجميع الطرائق المتاحة، بما في ذلك عمليات التسليم عبر الحدود وعبر خطوط التماس، تمشيا مع الالتزامات الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويثني وفد بلدي أيضا على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية، والأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم ملتزمين بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب في جميع أنحاء سوريا من خلال بذل جهود عظيمة وبكفاءة كبيرة.

وختاما، أكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الإنسانية هو الحل السياسي للنزاع في سوريا. وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن لدى كينيا قناعة راسخة بأن الحل يكمن في عملية تتم بقيادة وملكية سوريتين وتكفل إعطاء مكان الصدارة لطائفة واسعة من السوريين.

السيد بن لاغا (تونس): ترحب تونس بالتصويت بالإجماع على القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، بشأن تجديد آلية المساعدات العابرة للحدود إلى سوريا. ويتقدم وفد بلدي بالشكر إلى حاملي القلم، آيرلندا والنرويج، على الجهود التي بذلاها من أجل التوصل إلى هذا النص التوافقي. كما نشكر بقية أعضاء المجلس على الانخراط الإيجابي في المفاوضات من أجل الحفاظ على وحدة المجلس وتمكينه من الحديث بصوت واحد حول الملف السوري الإنساني. ونتمنى أن يساهم هذا القرار في تحقيق الهدف الأساسي، ألا وهو التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق في كل أرجاء سوريا، خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد، التي كما تعرفون هي أكثر وقعا على الفئات الأكثر هشاشة.

ونسجل بكل ارتياح نص القرار على دفع جهود العمل للمساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس، وكذلك نصه على تعزيز جهود التعافي ومشاريع التعافي. وهو ما يتفق مع موقف تونس المبدئي الذي يحرص على إنهاء معاناة الشعب السوري، واعتماد كل الآليات. ونعتبر أن التوافق الحاصل داخل المجلس يجسد إرادة جماعية لإيجاد الحلول اللازمة للتخفيف المستدام من معاناة السوريين على نحو يحفظ كرامتهم ويحفظ وحدة سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ونؤكد من جديد أنه لا بديل مستدام عن التسوية السياسية بقيادة وملكية سورية، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر أيرلندا والنرويج على جهودهما بصفتهما مشاركتين في صياغة القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، ولا سيما على إبقاء تركيز المناقشات منصبا على الاحتياجات الإنسانية في سوريا وعلى تقديم مشروع نص معقول وعملي جدا.

يمثل القرار الذي اعتمد اليوم اتفاقا من شأنه أن يمدد عمليات الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا إضافيا. ولهذا السبب صوتت

المكسيك لصالح القرار. بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه النتيجة ليست مثالية، لأننا كنا نفضل وضع نص أكثر طموحا لمعالجة الوضع الإنساني المعقد الذي تعاني منه سوريا.

ومع ذلك، فإننا نفهم أن تجديد باب الهوى لمدة ١٢ شهرا سيمكن من مواصلة العمليات الإنسانية لأنه، على أقل تقدير، سيزيد من اليقين في تخطيط الأنشطة والميزانية، التي تتطلب إطارا زمنيا لا يقل عن سنة واحدة.

وفيما يتعلق بالإشارات إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، كانت المكسيك تفضل أيضا صياغة أكثر عمومية دون الإشارة إلى ذلك تحديدا.

وبُتَّ في اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) مع مراعاة الاحتياجات الإنسانية للسكان السوريين. ونؤكد من جديد على وجوب أن تركز جميع المناقشات بشأن هذه المسألة على الاحتياجات الإنسانية وأن تظل مركزة عليها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

تشعر فرنسا بالارتياح لتجديد الآلية الإنسانية عبر الحدود في سورية لمدة ١٢ شهرا. ولا يوجد حاليا بديل لهذه الآلية لتقديم المساعدة الحيوية لآلاف الأشخاص كل يوم. وفي الواقع، يواصل النظام السوري استخدام المساعدات الإنسانية لأغراض سياسية.

ونرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها النرويج وأيرلندا للتوصل إلى حل توافقي. ولكن لنكن واضحين: إن الآلية التي جددناها للتو ليست كافية، ولن تكون كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ونأسف لعدم إعادة فتح معبر باب السلام ومعبر اليعروبية، حيث زادت الاحتياجات الإنسانية في العام الماضي بأكثر من ٢٠ في المائة في شمال غرب البلد وبنسبة ٣٨ في المائة في الجزء الشمالي الشرقي منه.

وأود أيضا أن أكون واضحا بشأن هذه النقطة: موقفنا وموقف شركائنا الأوروبيين لم يتغيرا. ولن نمول إعادة الإعمار ولن نرفع الجزاءات إلى أن يتم ترسيخ عملية سياسية ذات مصداقية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع. كما أننا لن نقوم بتمويل أنشطة التنمية التي من شأنها أن تساعد على تعزيز النظام السوري في غياب التقدم نحو حل سياسي.

ولا يمكن تفسير أي شيء في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) على أنه تغيير في موقفنا المعروف من هذه المسألة. وبدلا من ذلك، سنواصل الاضطلاع بمسؤولياتنا الإنسانية بالكامل بروح معايير الأمين العام ومبادئ تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في سورية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تفسير أي شيء في هذا القرار على أنه يعني نقل بيانات عن متلقي المعونة والشركاء في المجال الإنساني لا يُقصد الإعلان عنها.

وأخيرا، نؤكد من جديد التزامنا بالاحترام الكامل لحياد المنظمات الإنسانية ونزاهتها. وفي هذا السياق المسيس، ليس من مصلحة أحد أن تذكر المنظمات الإنسانية المحايدة – الأطراف المحايدة – في قرار.

وأخيرا، أود أن أضيف أن طرح القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) للتصويت دون إتاحة مشروع القرار بجميع اللغات الرسمية لا ينبغي أن يشكل سابقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، ينعقد مجلس الأمن مجددا للتصويت على مشروع قرار لتمديد ما يسمى بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود (القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)).

مما لا شك فيه أن الوفدين الدائمين الروسي والصيني، ووفود أخرى، قد بذلوا جهودا خلال المفاوضات من أجل تسليط الضوء على جوانب هامة تخدم هدف تحسين الوضع الإنساني وإيصال المساعدات لمحتاجيها من داخل سورية، وهو ما ينسجم مع مبادئ العمل في الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ودعم سورية في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ وانعكاساتها على شتى مناحي الحياة، ورفع التدابير القسرية الانفرادية والتأكيد على أن الأنشطة الإنسانية أوسع نطاقا من مجرد تلبية الاحتياجات الإغاثية الطارئة للسكان المتضررين؛

وأنها ينبغي أن تشمل دعم الخدمات الأساسية من خلال مشاريع المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والمأوى والإنعاش المبكر التي يحتاجها السوريون والتي من شأنها المساعدة في توفير البيئة المناسبة للعودة الكريمة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا.

في المقابل، ركزت الدول الغربية جهودها فقط على تمديد هذه الآلية التي تخدم أجنداتها مؤكدة مجددا عدم اكتراثها بمعاناة الشعب السوري ككل وسعيها لمواصلة الاستهداف السياسي الواضح لبلادي والإصرار على انتهاك سيادتها ومحاصرة شعبها. إن مبالغة تلك الدول في توصيف هذه الآلية بأنها الشريان المنقذ للحياة في إطار الترويج لها هو توصيف مظلل هدفه التلاعب بمشاعر الرأي العام وابتزاز عواطفه. كما أن الجولات الدعائية الاستعراضية التي قام بها ممثلو بعض تلك الدول إلى المناطق المجاورة لمعبر باب الهوى تمثل تعبيرا فاضحا عن أحادية وانتقائية وانحياز لتلك الدول وتجاهلها لمعاناة ملايين السوريين في مختلف محافظات السورية جراء التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها وصمتها المشبوه عن استخدام النظام التركي للمياه كسلاح الحرب ضد المدنيين ناهيك عن استمرار قوات الاحتلال الأمريكي والتركي في نهب الثروات السورية

إن وفدي يود أن يجدد التأكيد على موقفه المبدئي الثابت الرافض لهذه الآلية المسيسة لما تمثله من انتهاك فج لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة الأراضي السورية وللعيوب الجسيمة التي شابت عملها التي من بينها، من جملة أمور، غياب الشفافية والمصداقية والمهنية في الرقابة والتوزيع، والفشل في ضمان وصول المساعدات لمستحقيها وليس للتنظيمات الإرهابية؛ علاوة على ما تحققه هذه الآلية للنظام التركي من مكاسب ماليه، ودعم لسيطرة تنظيم جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام المدرج على قائمة مجلس الأمن على إدلب وإطالة أمده.

ختاما، وفدي يؤكد بأن الحكومة السورية مستمرة في بذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتوفير الدعم لمحتاجيه للتخفيف من الانعكاسات السلبية التي خلفتها الحرب الإرهابية التي فرضت على سورية، وستواصل تقديم الدعم والتسهيلات لوكالات الأمم المتحدة، والشركاء الوطنيين والدوليين في العمل الإنساني، لضمان وصول المساعدات لكافة محتاجيها في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من الداخل. وتشدد بلادي على أن الارتقاء بالوضع الإنساني يقتضي الانخراط الإيجابي والبناء مع الحكومة السورية انطلاقا من مركز العمل الإنساني في دمشق وبعيدا عن محاولات الضغط والابتزاز وتكرارا اللاءات والإملاءات.

ووفدي يأسف لعدم تشاور حاملي القلم الإنساني معه بخصوص مشروع القرار الذي تقدما به مما يعني تغيب وجهة نظر البلد المعني عن هذه العملية ويمثل إخلالا بالتزاماتهما كعضوين في مجلس الأمن وحاملين لهذا القلم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.